أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/26م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

الديمقراطية: محاولات لتعيين 100 عضو جديد بالوطني بدل المتوفين..... 3

القدس تنتصر على ترامب والاحتلال الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي..... 5

موت معلن للمصالحة الفلسطينية 7

نظرة في القاع الفلسطيني..... 11

ديفورن : لا أحد يستطيع التنبؤ برد فعل السكان جراء صعوبة الوضع الإنساني في غزة..... 13

محمود عباس في متاهته الأخيرة..... 18

إسرائيل وغزة: حان الوقت للاعتراف بالواقع..... 21

الديمقراطية: محاولات لتعيين 100 عضو جديد بالوطني بدل المتوفين

رام الله – صفا 2018\3\25

كشفت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اليوم الأحد عن إجراءات منفردة يقوم بها "المطبخ السياسي" في قيادة السلطة الفلسطينية لإضافة 100 "عضو جديد" إلى المجلس الوطني الحالي المعطل منذ 20 عامًا بذريعة ملء الشواغر التي حصلت بوفاة 82 عضواً من المستقلين.

ولفتت الجبهة في بيان صحفي وصل وكالة "صفا" نسخة عنه اليوم إلى أن هذه الإجراءات تتم من وراء الفصائل الفلسطينية واللجنة التنفيذية التي أقرت في دعوتها لدورة المجلس الوطني في 2018/4/30 أن تكون هذه دورته الأخيرة على أن يتشكل المجلس القادم بالانتخابات الشاملة في الداخل والخارج، وبقوام 350 عضوًا فقط (150 للداخل + 200 للخارج) بنظام التمثيل النسبي الكامل، وبعتبة حسم لا تتجاوز 1%، وعلى أن يكون الداخل دائرة واحدة، والخارج دائرة واحدة.

وأوضحت أن ما تقوم به القيادة الرسمية ومطبخها السياسي تحت مسمى "ملء الشواغر"، وتعيين "بدلاً من المستقيلين والمتوفين" يشكل خرقاً لمبادئ العمل الجبهوي وانتهاكًا لقرار اللجنة التنفيذية واستخفافاً بمبادئ العلاقات الوطنية ونسفاً للتقاليد التي أرستها منظمة التحرير الفلسطينية في تاريخها الكفاحي للتحضير لدورات المجلس الوطني في مشاورات تتم على أعلى المستويات بين الفصائل كافة، للوصول إلى نتائج متوافق عليها وطنيًا.

ودعت الجبهة القيادة الرسمية ومطبخها السياسي للتوقف فوراً عن هذه السياسات بما تنشره من أجواء سلبية من شأنها أن تسمم العلاقات الوطنية.

كما دعت إلى التوقف عن العبث الدائر في الخارج عبر الاتصالات الجارية مع الجاليات الفلسطينية عبر السفارات لأجل تسمية "مندوبين" عن الجاليات بتجاوز فظ للمؤسسات الجالوية وللفيدراليات الفلسطينية، وهيئاتها الإدارية المنتخبة رسميًا.

وقالت الجبهة إن "هذه السياسات تنبئ بشكل واضح أن ما تعده القيادة الرسمية الفلسطينية ومطبخها السياسي يهدف إلى مصادرة المجلس الوطني الحالي المشكل أساساً منذ العام 1979 وتعطيل كل القرارات والتوافقات التي تم التوصل إليها في القاهرة وعمان ورام الله بالحوار الشامل (قانون الانتخابات) ومصادقة

اللجنة التنفيذية ورئيسها عليه (أيار/ مايو 2013)، وبيروت (اللجنة التحضيرية في 10 و2017/1/11) واللجنة التنفيذية والمجلس المركزي الفلسطيني".

ودعت الجبهة إلى التوقف عن سياسة تعطيل قرارات المؤسسة الوطنية، لصالح الانتقال لعمل جبهوي تحت سقف منظمة التحرير، ومؤسساتها وقراراتها الملزمة، بما في ذلك إحالة دعوة المجلس الوطني إلى اللجنة التحضيرية برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني.

ودعوة لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير للاجتماع الفوري للتوافق وعلى أسس وإجراءات وآليات لانعقاد مجلس وطني جامع وموحد في 2018/4/30، ووثائقه ومخرجاته السياسية والتنظيمية بما في ذلك التوافق على برنامج وطني موحد، وانتخاب لجنة تنفيذية ومجلس مركزي جديدين، وانتخاب الهيئة الإدارية للصندوق القومي الفلسطيني من شخصيات مستقلة من أعضاء المجلس.

القدس تنتصر على ترامب والاحتلال الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي

بيت لحم – معا – 2018\3\26

انتصر الاتحاد البرلماني الدولي مساء اليوم لمدينة القدس المحتلة ضد قرار الرئيس الأمريكي ترامب وضد الاحتلال الإسرائيلي وسياسته العنصرية واكد انها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وجاء ذلك الانتصار في اعقاب تصويت الاتحاد البرلماني الدولي اليوم في جنيف بأغلبية كبيرة وبعد معركة تصويت كبيرة، على اقتراح تقدمت به برلمانات دولة فلسطين والبحرين والكويت وتركيا نيابة عن المجموعتين العربية والإسلامية لاعتماد بند طارئ على جدول اعمال الجمعية حول تداعيات قرار الإدارة الامريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

واعتمدت الجمعية العامة لاتحاد البرلماني الدولي الاقتراح العربي الإسلامي المعنون: تداعيات اعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية.

وقد نافس مقترح القدس مشروعين اخرين، الأول تقدمت به إسرائيل يدين التدخلات الإيرانية في المنطقة، والثاني تقدمت به السويد نيابة عن المجموعة الأوروبية، وتقدمت إسرائيل بمقترحها الذي لم صوتت ضده اغلبية ساحقة، وتم شطبه من جدول الاعمال.

وفاز المقترح العربي الإسلامي الذي رفض المساس بالوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس واعتبر القرار الأمريكي بشأنها انتهاكا فظاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بعد سلسة اتصالات ومشاورات خاضها الوفد الفلسطيني مع المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي التفاصيل فإن برلمانات أوروبا التي تقدمت بمشروع قرار حول ادانة العنف ضد المرأة، لم تكن موحدة في التصويت، حيث صوتت الكثير من البرلمانات الأوروبية لصالح مشروع القرار الخاص بالقدس الذي فاز بأغلبية الاصوات.

وشكر رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الأحمد البرلمانات التي صوتت لصالح قرار القدس، واعتبر ذلك انتصارا للحق الفلسطيني، ويأتي في سياق مواجهة برلمانيي العالم للعدوان الأمريكي على الحقوق الفلسطينية في مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ومن المقرر ان يشارك الوفد الفلسطيني غدا وبالتعاون مع الوفود العربية والإسلامية في صياغة بنود مشروع القرار بصيغتها النهائية، لمناقشتها بالقراءة الأخيرة واقراراها من قبل الجمعية العامة للاتحاد البرلماني ا لدولي.

موت معلن للمصالحة الفلسطينية

ماجد عزام العربي الجديد 26\3\2018

كانت محاولة اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد الله، في 13 مارس/ آذار الجاري، بمثابة اغتيال لعملية المصالحة الفلسطينية، بينما جاء خطاب الرئيس، محمود عباس، العاصف القاسي الحادّ، وغير الدبلوماسي، في 19 من الشهر الجاري، بمثابة إعلان رسمي عن موت العملية نفسها، والذهاب ربما نحو المجهول، أو في الحد الأدنى، الاتجاه نحو خيارات ومسارات سيئة، تكرس الانقسام وتعمقه، وتراكم الصعوبات أمام مواجهة "صفقة القرن" التي قد تكون أجّلت زمنياً، إلا أن عملية تمهيد الأرض والبيئة السياسية لها تمضي على قدم وساق.

نعى الرئيس عباس عملياً في خطابه المسار الجديد للمصالحة الذي انطلق في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، اتهم حركة حماس صراحة بالمسؤولية عن التفجير – الاغتيال. وأعلن، في السياق، ولو ضمنيا، فشل الوساطة المصرية التي لم يحبها، أو لم يسترح لها منذ اليوم الأول، ووضع الحركة أمام معادلة جديدة: تسليم السلطة كلها في أبعادها، الإدارية والمالية والقضائية والمؤسساتية، وعلى دفعة واحدة، أو تسلمها كاملة، وعلى كل المستويات أيضاً في القطاع المحاصر.

كانت المصالحة أصلاً متعثرة، وميتة سريرياً في ظل توجس عباس من الوساطة المصرية، وفرضه معادلةً أو آلية أقرب إلى الاستسلام على حركة حماس، فقد طالبها بتسليم كل السلطة في غزة، ولو على مراحل، من دون الانتباه إلى روح عملية المصالحة، وإلى الواقع المفروض في غزة خلال عشر سنوات من الانقسام، من دون الاستعداد للإعلان الصريح والقاطع عن حل مشكلة الموظفين المستعصية، ناهيك عن الموقف الحاسم والقاطع من سلاح الحركة، من دون حل وسط أو آلية مرحلية، والإصرار على فرض معادلة سلطة واحدة سلاح واحد، من دون الاحتكام إلى المؤسسات، أو صندوق الاقتراع. ببساطة، كان الهدف أن تصبح غزة خاتما في أصبعه، مثل الضفة الغربية تماماً، كما قال ويقول شخصياً في مجالسه.

خاض أبو مازن العملية، منذ البداية، وفق معادلة رابح رابح، إما أن تسير المصالحة بشروطه وينتزع كل السلطات، وتصبح غزة خاضعة له تماماً، أو يتهم "حماس" بالمسؤولية عن فشلها ويتخلص من المسؤولية، والعبء المعنوي والمادي تجاه غزة وأزماتها، وحتى ابتزاز "حماس" واعتبار معارضتها أو رفضها شروطه

إضعافا للموقف الفلسطيني، وتساوقا، ولو ضمنيا وغير مباشر، مع صفقة القرن أو صفعة القرن وخطة تصفية القضية الفلسطينة وثوابتها الرئيسية.

كانت حركة حماس، مع قيادتها الجديدة، يحيى السنوار وصالح العاروري، ونتيجة المأزق أو الأزمات المتراكمة محلياً إقليمياً، بعد تعثر الثورات، وتمكّن الفلول والثورات المضادة فى العالم العربي، مستعدة لتقديم التنازلات وبشكل كبير، ولكن من دون الاستسلام التام أو التضحية بالسلاح والموظفين والأمن، أي بأسس وثوابت الحركة نفسها، من دون شراكة ما في السلطة ومؤسساتها، أو الاحتكام العادل الديموقراطي إلى صندوق الاقتراع بعد مرحلة انتقالية، أو مرحلة تبريد عادلة شفافة ونزيهة.

مع الوقت، نجح محمود عباس في تحييد الوسيط المصري، ودفعه إلى التساوق مع نهجه التدريجي في انتزاع كل أوراق السلطة والقوة من "حماس"، على أمل أن تمضي العملية إلى أن تصل إلى نهايتها السعيدة. وهنا، يمكن الحديث أيضاً عن معادلة رابح رابح التي اتبعتها المخابرات المصرية منذ البداية، بمعنى مصالحة وفق الواقع الراهن، لا تؤدي إلى تغيير كبير في ميزان القوى، خصوصا في السياق الأمني. مصالحة تبقي الأمن بيد حركة حماس، ولو إلى حين، وتهيئ مساحة من التعددية والشراكة، تكفل عودة حليفها محمد دحلان لاعبا رئيسيا إلى الساحة، والمشهد الفلسطيني بشكل عام. وإذا فشلت القاهرة، فإنها تكون حرة في الذهاب إلى الخيارات الأخرى. أما مساعدة غزة اقتصادياً واجتماعياً، مع فائدة إضافية للعسكر وشركاتهم وتجارتهم، ومنع انفجارها بعيداً عن السلطة أو رعايتها، ودعم تفاهم حماس ودحلان السياسي، ولكن تحت العنوان الإنساني الاقتصادي الاجتماعي الأمني نفسه.

مع التعثر، ظلت عربة المصالحة على السكة، ولو من دون حراك. وحتى مع موتها السريري، بقيت أنابيب التغذية والتنفس، السياسية والمالية، موصولة إليها، عبر استمرار الوساطة المصرية، واستمرار الحوارات الفتحاوية الحمساوية، ولو المتقطعة، واستمرار زيارات مسؤولي السلطة وحكومة التوافق غزة، والإشراف على مشاريع بنى تحتية وخدماتية، كما حصل مع زيارة رئيس الحكومة، رامي الحمد الله، التي تفجرت الأزمة بعدها.

بدا عباس، في خطابه، بعد التفجير، وكأنه طوى عملياً صفحة المصالحة، واتخذ مزيدا من العقوبات الإدارية المالية ضد حركة حماس، وسيقلص الميزانيات المخصصة لغزة، بما يراكم مزيدا من الضغط والأعباء على الحركة الإسلامية، بصفتها سلطة الأمر الواقع. وسيتفرغ، في المقابل، لترتيب البيت الوطني

بعيداً عنها، وسيعقد المجلس الوطني منفرداً، وسيعيد تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بما يتلاءم مع سياساته وتوجهاته، وسيعمد إلى مواجهة صفقة القرن منتشياً، على الرغم من الضغوط العربية، من نجاحه في إجبار الإدارة الأميركية على تأجيلها. وهو يعتقد كذلك أنه نجح في إحداث وقائع سياسية وحزبية، تمنع أي خلف له من التعاطي الإيجابي مع الخطة، أو الاتساق المباشر أو غير المباشر معها.

تبدو "حماس" من جهتها في وضع صعب جداً وحرج، فالمعطيات والشروح التي قدمتها عن تفاصيل عملية التفجير، بصفتها سلطة الأمر الواقع، حملت من الأسئلة وعلامات الاستفهام أكثر مما قدمت من إجابات، فكيف نجح شاب غرّ مبتدئ في التخطيط والتنفيذ لعملية التفجير؟ ومن الجهة التي عمل لحسابها؟ والأهم كيف نجح شخص كهذا، بمساعدين أقل منه تجربة وخبرة، في اختراق المنظومة الأمنية لحركة حماس، والعبث بمنطقةٍ يفترض أنها محمية ومؤمنة، حتى أن مدير عام الأمن الداخلي، توفيق أبو نعيم، قال أنه أشرف بنفسه على تأمينها عبر ثلاث جولات في أقل من 24 ساعة سبقت زيارة الحمد الله.

تبدو خيارات الحركة الاسلامية صعبة وضيقة، وهي ستنفتح على الجهود الدولية لمساعدة غزة وتحسين أوضاعها لمنع انفجارها، وقد تكون منفتحة كذلك على الخطة ب، وتفاهمها مع دحلان، الأقل كلفة حزبياً وتنظيمياً، ولكن الأكثر كلفة سياسياً.

وقد شكل موت عملية المصالحة إحراجاً للنظام المصري. ولذلك، بادر الجنرال عبد الفتاح السيسي للاتصال بالرئيس عباس، والطلب منه تأجيل الإعلان عن العقوبات، وعدم نعي الوساطة المصرية، وإعطائها وقتا إضافيا، ولكن هذا لا يغيّر من الجوهر أو الحقيقة شيئاً، وستحتاج القاهرة ربما إلى وقت ما، أو الانتظار إلى ما بعد المهزلة الانتخابية الرئاسية، لبلورة خياراتها المستقبلية، مع ترجيح الانضواء أكثر في المساعي الأميركية والدولية، لمنع انفجار غزة، وتحسين أوضاعها بعيداً عن السلطة في رام الله، وتحييدها عن مواجهة "صفقة القرن"، بل اعتبار الخطوات الإنسانية جزءا من تعبيد الطريق أمامها.

في كل الأحوال، نحن بصدد إعلان واضح صريح، وربما حتى نهائي، عن موت عملية المصالحة الفلسطينية، وتكريس الانقسام وإدامته على المدى المنظور، حيث ينشغل عباس، على طريقته، بما يعتبره هدفا وطنيا محقا وملحا، يتمثل بإفشال "صفقة القرن" وإسقاطها، من دون الاقتناع أن من المستحيل فعل ذلك بلا غزة، بينما تنشغل الأخيرة بنفسها ومشاريع وخطط تحسين الأوضاع الكارثية فيها، لمنع انفجارها في وجه الاحتلال والإقليم برمته، من دون الاقتناع بأن الوقائع المستجدة فيها ستبعدها أكثر فأكثر عن رام

الله والقدس، وتقربها أكثر فأكثر من قاهرة السيسي، وستمنعها بالضرورة من مواجهة "صفقة القرن"، بل للمفارقة السوريالية، فان العملية الإنسانية الإغاثية الملحة نفسها جزء من تمرير الصفقة الصفعة، أو خطة تصفية القضية والمشروع الوطنى بشكل عام.

نظرة في القاع الفلسطيني

معن البياري العربي الجديد 26\3\2018

أما وأن الحالة الفلسطينية رثّةٌ وركيكةٌ فهذا مشهورٌ. ولكن ما زالت غيرَ معلومةٍ بالضبط مقاديرُ الرثاثةِ والركاكةِ هاتين. وفي كل واقعةٍ تستجد، يتبدّى أن الجري الفلسطيني القهقرى يمضي إلى مسافاتٍ أبعد فأبعد، وإلى قاعٍ أوطى فأوطى. وهذه حادثة محاولة تفجير موكبٍ لرئيس الحكومة، رامي الحمد الله، ورئيس الاستخبارات العامة، ماجد فرج، تدلّ، للمرة الألف على الأقل، على أن من ينطقون باسم الفلسطينيين ممثلين لهم، وعنهم، لا يستحقون أبدا موقعهم هذا، في أي ضفةٍ كانوا، أقاموا في رام الله أو في غزة، فاوضوا أو حاربوا.

أول ما على صاحب السلطة والحكم والقرار، في محكّات التوتير والتأزيم، أن يستخدم العقل، أن يوليه المنزلة الأولى، أن يقدّمه على أي اعتبار. ولكنّ ما تتابع من كلام، وما توالى من وقائع، بعد الحادثة، يوضحان أن ثمّة انتحارا مريعا للعقل يحدث في الحالة الفلسطينية. .. تُشهد في كل العالم عملياتُ تفجيرٍ ومحاولاتُ اغتيال شخصياتٍ ثقيلةٍ أو خفيفة. هذا عاديٌّ جدا، وإنْ لا يجوز الاستسلام لعاديته. وإذا كانت هذه الأحداث تفاجئنا، وتصيبنا بالجزع، فإن أهل القرار لا يجوز أن يكونوا كما العامّة، يُفترض بهم أن يحتكموا إلى العقل ولا شيء غيره. ومن ذلك ليس كل ما يُعرف يجب أن يقال، وليس اتهام أيٍّ كان في هذه الجريمة أو تلك من وظائف المسؤولين الحكوميين، وليس هناك ما هو أولى من إبعاد الفتنة، والنأي عنها. ولذلك حذّر الملك الحسين من أي مسٍّ بأي فلسطيني، ساعة بلغه أن فلسطينيين قتلوا وصفي التل في القاهرة، أياما بعد جائحة أيلول الأسود في 1970.

بعد أقلّ من نصف ساعة من واقعة التفجير الذي استهدف الحمد الله وماجد فرج، لدى عبورهما إلى مدخل قطاع غزة، قادميْن من رام الله، توالت اتهاماتٌ من مسؤولين فتحاويين حركة حماس باقتراف الفعلة الشائنة. وكان متوقعا أن يطلّ الرئيس محمود عباس، ويعلن أن تحقيقا مهنيا سيتم في الحادثة، وإن عقوباتٍ سيقرّرها القضاء بشأن من يثبت ارتكابهم الجريمة. كان هذا هو المرتقب أن يُسمع من رئيس دولة فلسطين، غير أنه لم يكتف بتصديق من وضعوا في أفهامه إنها "حماس" فعلتها، بل أذاع هذا الاتهام، من دون تحرّزٍ أو اعتبارٍ لإجراءاتٍ ينبغي أن تسارع السلطة الوطنية الفلسطينية التي يرأسها إلى مباشرتها، أهمها

تحقيقٌ مهني مسؤول، يصل إلى اتهامٍ واضحٍ بقرائن وشواهد، يأخذ المتهمين إلى قضاءٍ مختص. لم يكترث الرئيس بشيء من هذا.

في المقابل، راح قياديون في "حماس" يخوضون في الموضوع، بإشاعة جرعات تشويقٍ جذّابة لمتابعة فيلم بوليسي، وحتى عندما قالوا إن شخصا اسمه أنس أبو خوصة هو من حاول اغتيال الحمد الله وماجد فرج، كان نصيبه القتل في اشتباكٍ قضى فيه ثلاثةٌ غيره، ما دلّ على مقادير "المهنية!" العالية لدى أجهزة "حماس" المنوط بها أمن غزة، ومقادير "كفاءة!" عناصرها المكلفين بهذا، وقد انتقل اثنان منهم إلى رحمة الله في الاشتباك. أما الحركة نفسها، وهي الحاكمة في قطاع غزة، فلم تبدُ فقط حريصةً على تبرئة نفسها من تدبير التفجير وتنفيذه، وإنما أيضا، حريصة على تأكيد تورّط السلطة في رام الله في الجريمة. وها نحن، بعد ثلاثة عشر يوما على الحادثة، نعبر إلى هذا المقطع في فصول القصة المتدحرجة، فيعدنا، في غضونه، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، وزميله يحيى السنوار، بـ "تفاصيل وحقائق مذهلة" متعلقةٍ بالتفجير، وسيتم في عرضها تقديم الدليل عليها "بالصوت والصورة". ويقول موسى أبو مرزوق إن "خيوط المؤامرة الحقيرة اتضحت"، فيما يوضح فوزي برهوم أن تكثيف مسؤولين في السلطة اتهامهم "حماس" يؤكّد تورّطهم المباشر في التفجير. وذلك كله في غياب أي قرائن على صدقيةٍ هنا، وشفافيةٍ هناك، وطبعا من دون اكتراثٍ بأن ثمّة حكومة وفاق، وثمّة وزارات ومؤسسات مختصة.

بأداءٍ من هذا النوع، تقدّم سلطتا رام الله وغزة نفسيهما لشعبهما، مع رطاناتٍ عن حرصٍ على "كشف الحقيقة"، وعلى تحقيق المصالحة، وعلى "درء الفتنة". وفي الأثناء، يتوسّط عبد الفتاح السيسي لدى عباس، من أجل أن لا يُنزل العقوبات التي لوّح بها على قطاع غزة. ونقرأ في الصحافة العبرية أن دوائر أمنية واستخبارية إسرائيلية توصي بإمداد القطاع بما يلزم من حاجيات، وعدم تشجيع عباس على ما يريد أن يفعله بالقطاع، لأن مزيداً من تأزّم الأوضاع هناك ليس في مصلحة إسرائيل.. تُرى، بعد هذا، هل من يعرف أي منتهىً للقاع الواطي الذي يقيم فيه الحال الفلسطيني؟

ديفورن : لا أحد يستطيع التنبؤ برد فعل السكان جراء صعوبة الوضع الإنساني في غزة

فرص العيش في غزة نادرة ندرة الأزهار في الصحراء

غزة – يحيى اليعقوبي فلسطين أون لاين 26\3\2018

حذر مدير مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة جيلان ديفورن من صعوبة الوضع الإنساني في غزة، مؤكدًا أنه لا أحد يستطيع التنبؤ بردِّ فعل السكان حين يصلون إلى طريق مسدود، مشددًا على ضرورة اتخاذ تدابير تصحيحية أساسية.

وقال ديفورن في حوار مع صحيفة "فلسطين"، إن الوضع الإنساني في غزة يمكن تشبيهه بحياة رجل عجوز شامخ ولكنه مريض، موضحًا أن كل هذه الظروف مجتمعة، جعلت من غزة مكانًا صعبًا للغاية للعيش.

وشدد على أن الحلول الجوهرية لا يمكن أن تأتي إلا من القرارات السياسية الإستراتيجية، التي من شأنها أن تضع الاحتياجات الإنسانية للسكان في مركز الصدارة، مؤكدًا أن ما يحتاج إليه السكان هو اقتصاد جيد، وتخفيف القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع، وإيجاد حل للخلافات الفلسطينية الداخلية التي تشلّ اقتصاد غزة.

وفي سياق آخر، نبه ديفورن على أن اللجنة الدولية تراقب من كثب الأحداث وتوثق الاعتداءات الإسرائيلية على المزارعين والصيادين، وتنخرط بشكل ثنائي وغير علني مع سلطات الاحتلال المعنية، معربًا عن قلّه الشديد إزاء تعليق الزيارات العائلية للأسرى المنتمين لحركة حماس من غزة.

وأكد أن مسؤولية توفير الرعاية الطبية للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال "تقع على عاتق سلطات الاحتجاز، وليس على اللجنة الدولية"، وقال: "ناقشت بنفسي ظروف المعتقلين في الشتاء معهم مباشرة في أثناء زيارتي لهم في سجني رامون ونفحة ونشارك حوارات ثنائية مع الاحتلال"، وأعرب عن صدمته فيما فعله عضو الكنيست الإسرائيلي أرون حزان بالاعتداء على أمهات الأسرى في أثناء إحدى الزيارات.

وفيما يأتي نص الحوار:

س1: بداية كيف تنظرون سيد "يفورن" إلى الواقع الإنساني في قطاع غزة؟

ج: دعني أشكركم على فرد هذه المساحة للجنة الدولية للصليب الأحمر في جريدتكم الغراء، فالوضع الإنساني في تدهور مستمر، إذ يكافح مليونا شخص في غزة كل يوم لتحقيق طموح أساسي واحد: الرغبة في عيش حياة كريمة. وللأسف فالفرص اليوم في غزة نادرة ندرة الأزهار في الصحراء.

الاقتصاد يختنق، حيث إن 4 من أصل 5 عائلات ليس لها مصدر رزق ثابت ومنتظم، في ظل ارتفاع معدلات البطالة إلى 44٪ في عام 2017 والتي بلغت 66٪ بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 إلى 24 عامًا، بينما هناك 20 ألف طالب ومتخرج حديثًا إلى سوق العمل كل عام دون أي فرص عمل.

كما أنه يحصل المعيلون القلائل على رواتب منخفضة جدًا، وغالبًا ما يكونون تحت خط الفقر الفلسطيني، بما ذلك أولئك الذين يشغلون مناصب مؤهلة جدًا، ويقبل العديد من العمال العمل لمدة 10 ساعات يوميًّا مقابل 25 شيقلًا، وبما أن التضامن هو قيمة أساسية في غزة، فإن معيل الأسرة –وعلى الرغم من انخفاض الأجور– عادة ما يعتني بالعديد من الأقارب العاطلين عن العمل.

كما أنه لا تؤثر أزمة الطاقة المستمرة في حياة كل فرد في قطاع غزة فحسب، بل حتى على المفاصل الحيوية للمجتمع مثل المستشفيات ومحطات معالجة المياه والصرف الصحي، التي تعاني من مصادر طاقة غير منتظمة، والتي تجبرها على الاعتماد على المولدات، مما يجعلها في حاجة دائمة وماسة للصيانة.

وهناك، حوالي 10٪ من السكان يحصلون على المياه كل 4 أيام، 30 ٪ كل 3 أيام، 60 ٪ كل يومين، ويتم تصريف كميات كبيرة جدًا من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيًّا في البحر، مع مخاطر بيئية وصحية واضحة.

وحين الحديث عن المستشفيات فهي تعاني من نقص حاد في الأدوية الأساسية، فالأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج المتخصص خارج غزة، على سبيل المثال مرضى السرطان، يواجهون التأخير وعدم اليقين، في انتظار تصاريح السفر التي لا تتحقق في بعض الأحيان.

س2: ما المؤشرات والمخاطر المترتبة على هذا الواقع، والتي يمكن أن تحدث إن لم يتم تدارك الأمور؟

ج: لا أحد يستطيع التنبؤ بردِّ فعل السكان حين يصلون إلى طريق مسدود، لكن اسمحوا لي أن أكون واضحا جدا، من وجهة نظر إنسانية، الأوضاع غير مستقرة إلى حد كبير، ويجب اتخاذ تدابير تصحيحية أساسية.

وفي مواجهة الأوضاع الحالية، تلعب المنظمات الإنسانية دورًا مهمًا ولكننا ندرك بشكل مؤلم أن عملنا يظل قطرة ماء في محيط من الاحتياجات الإنسانية، ولا يسعنا سوى أن نضمد الجراح المفتوحة.

إن الحلول الجوهرية لا يمكن أن تأتي إلا من القرارات السياسية الاستراتيجية، التي من شأنها أن تضع الاحتياجات الإنسانية للسكان في مركز الصدارة، أعلم أن الوضع العام معقد، ولكن بشكل أساسي ومن وجهة نظر إنسانية بحتة يصعب عليّ أن أفهم لماذا يجب على أم الطفل المريض أن ترى طفلها يعاني أو يموت، نتيجة كونه رهينة الجمود السياسي.

ما يحتاج إليه سكان غزة واقتصادها على وجه الخصوص هو تخفيف القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع، وإيجاد حل للخلافات الفلسطينية الداخلية التي تشلّ اقتصاد غزة.

س3: هل لديكم إجراءات فيما يتعلق بإجراءات الاحتلال المخالفة للقانون الدولي ضد المزارعين والصيادين والشبان المتظاهرين على الحدود الشرقية لقطاع غزة؟

ج: المدنيون عمومًا –سواء كانوا مزارعين أو صيادين– محميون ولا ينبغي أن يكونوا هدفًا طالما أنهم لا يشاركون في النزاع، يجب أن يكونوا قادرين على العمل في مزارعهم أو الصيد في بيئة آمنة.

تراقب اللجنة الدولية عن كثب الأحداث وتقوم بتوثيق الادعاءات، وتنخرط بشكل ثنائي وغير علني مع "السلطات الإسرائيلية" المعنية، يعتبر المزارعون والصيادون مهمين للغاية بالنسبة لنا وبالنسبة لقطاع غزة ككل، ويجب احترامهم.

س4: فيما يتعلق بمعاناة الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال وحرمانهم من زيارة ذويهم؟ هل هناك تغيير في موضوع الزيارات؟

ج: من حق جميع المعتقلين الفلسطينيين أن يتم احترامهم واحترام كرامتهم وحقوقهم العائلية في جميع الأحوال، للمعتقلين الفلسطينيين الحق في تلقي زيارات من أحبائهم، وعلى سلطات الاحتجاز أن تلتزم بالسماح للمحتجزين بتلقي الزيارات العائلية، وفقا لحقوقهم الأسرية، والتي لا يمكن تقييدها إلا لدواعٍ أمنية .

ومع ذلك، تشعر اللجنة الدولية بالقلق الشديد إزاء تعليق الزيارات العائلية للاسرى المنتمين لحركة حماس من غزة، وعن الأثر الإنساني المترتب على هذا التعليق، يعد الحرمان من رؤية الأحباء مصدرًا رئيسًا للمعاناة سواء "للمعتقلين أو لعائلاتهم، وتتابع اللجنة الدولية هذه المسألة المهمة مع السلطات الإسرائيلية".

واسمح لي هنا أن أشدد أيضًا على المعاناة الإنسانية التي لا تحتمل للعائلات الفلسطينية والعائلات الإسرائيلية التي بعد 4 سنوات من نزاع عام 2014، ما زالت تنتظر معلومات عن أحبائها.

ينص القانون الدولي الإنساني العرفي على وجوب أن تسعى أطراف النزاع إلى تسهيل عودة جثث من قُتلوا في أثناء النزاع، والهدف من هذه القاعدة هو تمكين الأسر من دفنها بكرامة واحترام، وفقًا لمعتقداتها وتقاليدها.

نتابع حالات المفقودين عن كثب، يحق لعائلات 19 فلسطينيًا و5 مواطنين إسرائيليين معرفة مصير أحبائهم، ظلت اللجنة الدولية تعمل باستمرار على تذكير الطرفين بالتزاماتهما، ومع ذلك، لا تزال العائلات واللجنة الدولية حتى الآن في انتظار الإجابات.

س5: بعض أهالي الأسرى بغزة يقولون إن الزيارات أصبحت مرهقة لهم؛ لأنها تبدأ من ساعات مبكرة صباحًا ويخضعون لإجراءات تفتيش وابتزازات من قبل الاحتلال؟ ما موقفكم؟

ج: رافقت أهالي المعتقلين في زيارتهم لأحبائهم عدة مرات، إن زيارة أحد الأحباء وهو محتجز رحلة طويلة ومرهقة خاصة لكبار السنّ والأطفال.

تبذل اللجنة الدولية قصارى جهدها لتسهيل هذه الزيارات بكرامة، ويرافق فريق تابع للجنة الدولية العائلات عندما يعبرون إيرز (حاجز بيت حانون) ويعالج المشاكل عند حدوثها.

وتستطيع العائلات أيضًا الاتصال باللجنة الدولية بخصوص أي مسألة تشغلها أو تثير قلقها، لتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من مناقشة هذه القضايا مع السلطات الإسرائيلية المعنية.

س6: بخصوص طبيب الأسرى داخل السجون.. هناك أسرى يقولون إن طبيبًا واحدًا لا يكفي لمتابعة حالتهم في كل معتقل؟ هل هناك توجهات للضغط من أجل زيادة عدد الأطباء داخل السجون؟

ج: شكرا لك على إثارة هذه القضية. من المهم هنا التأكيد أن مسؤولية توفير الرعاية الطبية للمعتقلين الفلسطينيين في "السجون الإسرائيلية" تقع على عاتق سلطات الاحتجاز، وليس على اللجنة الدولية.

لا يقدم طبيب اللجنة الدولية الرعاية الطبية أو العلاج للمحتجزين، كجزء من تقييمها لظروف الاحتجاز، وتراقب اللجنة الدولية بشكل عام الرعاية الطبية المقدمة في أماكن الاحتجاز، وتتناول التوصيات المقدمة إلى سلطات الاحتجاز الاحتياجات الصحية العامة للمحتجزين.

وفي موازاة ذلك، تزور طواقم اللجنة الدولية الحالات الفردية للإضراب عن الطعام بشكل منتظم لمراقبة وضعهم الصحي، ولضمان احترام حقوقهم.

س7: كيف تقيمون تعامل الاحتلال مع الأسرى خلال فصل الشتاء؟

ج: لا تشارك اللجنة الدولية ملاحظاتها علانية، نقوم بزيارة المعتقلين الفلسطينيين في أماكن الاحتجاز الإسرائيلية طوال العام، ليس في الشتاء فقط، لمراقبة ظروف الاحتجاز، وضمان احترام حقوق المحتجزين. لقد ناقشت بنفسي ظروف المعتقلين في الشتاء وكنت معهم مباشرة في أثناء زيارتي لهم في سجني رامون ونفحة، وكما جرت العادة تشارك اللجنة الدولية ملاحظاتها وتوصياتها مع سلطات الاحتجاز بطريقة ثنائية وغير علنية.

س8: هناك اعتقالات يومية لمواطنين فلسطينيين على حاجز بيت حانون منهم يعملون بمؤسسات دولية؟ كيف تتابعون قضاياهم؟

ج: منع الاعتقال في حدّ ذاته لا يقع تحت صلاحيات اللجنة الدولية –بغض النظر عن سبب الاحتجاز، بما في ذلك وظيفة المحتجز– يتمثل دور اللجنة الدولية في زيارة المحتجزين ومراقبة ظروف الاحتجاز، وضمان احترام حقوق المعتقلين.

من أجل إحداث تغيير في حياة المعتقلين في أثناء الاحتجاز، في (إسرائيل) كما في غزة وفي أي جزء آخر من العالم، تشارك اللجنة الدولية للصليب الأحمر حصريًا ملاحظاتها وتوصياتها مع سلطات الاحتجاز.

س9: هل هناك توجهات من قبل الصليب الأحمر لتقديم مذكرة احتجاج دولية ضد الإعدامات الميدانية للمواطنين الفلسطينيين المدنيين بالضفة؟

ج: هذا ليس من دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يتمثل دور اللجنة الدولية كمنظمة إنسانية مستقلة ومحايدة في تذكير الأطراف بالقواعد والمبادئ التي تنظم استخدام القوة في حفظ النظام العام. وبالطبع تتابع اللجنة الدولية عن كثب الوضع الإنساني في غزة وتتواصل مع جميع الأطراف.

س13: في قضية استشهاد الشاب المقعد إبراهيم أبو ثريا؟ هل تنون رفع مذكرة دولية لمحاكمة الاحتلال؟

ج: تحافظ اللجنة الدولية على حوار ثنائي وغير علني مع السلطات المعنية لمناقشة أي ادعاءات، يتمثل دور اللجنة الدولية كمنظمة إنسانية مستقلة ومحايدة في تذكير الأطراف بالقواعد والمبادئ التي تحكم استخدام القوة للحفاظ على الأمن والنظام. ويتابع الصليب الأحمر عن كثب الوضع الإنساني وتتواصل مع جميع الأطراف.

محمود عباس في متاهته الأخيرة

فراس أبو هلال عربي21 2018\3\26

قبل شهرين من الآن كان يمكن لمحمود عباس أن يسجل اسمه في التاريخ كزعيم فلسطيني رفض الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والعربية للموافقة على "صفقة القرن"، خصوصا بعد موقفه الحازم الرافض لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس المحتلة.

كان يمكن لمعارضي عباس من عرب وفلسطينيين أن يتناسوا دوره في كارثة أوسلو وفي حشر المشروع الوطني الفلسطيني في زاوية حرجة غير مسبوقة تاريخيا، وأن يذكروا له مواقفه الجديدة، كما تذكر كثير من خصوم الرئيس الراحل ياسر عرفات صموده تحت الحصار الدولي والإسرائيلي والعربي في سنواته الأخيرة وتناسوا أخطاءه الكثيرة بحق المشروع الوطني.

ولكن التاريخ لا يكرر نفسه دائما، كما أن محمود عباس ليس ياسر عرفات، إذ أظهرت تطورات الأيام الأخيرة أننا أمام سياسي متوتر مأزوم، لا يعرف في أي اتجاه يجب أن يفرغ أزمته. وبدلا من التوجه لتوحيد الجهود الفلسطينية وراء مشروع وطني يشتبك مع الاحتلال توجه عباس للاشتباك مع غزة، وليس مع حركة حماس فقط.

لقد كان خطاب عباس في رام الله في التاسع عشر من الشهر الجاري هو أكبر تمظهر على أزمته، حيث تحدث أمام "القيادة الفلسطينية" التي لم ينتخبها أحد! بلغة لا ترقى لخطاب أي مسؤول صغير فضلا عن رئيس سلطة وحركة تحرر وطني، وخرج عن النص في عبارات أقل ما يقول عنها أنها تصلح لمشاجرات الشوارع لا لاجتماعات قيادة وطنية، حتى ضاعت القضايا الوطنية بين الحديث عن "الصرامي" وعن "ابن الكلب"!

وبعيدا عن لغة الخطاب من ناحية الشكل، فإن مضمونه أيضا كان كارثيا، إذ إنه بدلا من تهديد الاحتلال باتخاذ خطوات تنهي حالة الاستباحة الكاملة للضفة الغربية والقدس وحصار غزة، هدد عباس قطاع غزة بإجراءات "صعبة ومؤلمة"، بهدف "إنهاء الانقسام" و"حماية المشروع الوطني الفلسطيني" والقضاء على "انقلاب حماس"! هكذا تصبح حماس وغزة هي المعضلة وليس الاحتلال الجاثم على صدور طرفي الصراع الداخلي وعلى "جناحي الوطن" كما يحب عباس أن يسمي الضفة والقطاع.

ويبدو أن أهم الإجراءات التي يتحدث عنها عباس هي وقف مخصصات غزة من ميزانية السلطة، وقطع رواتب موظفي القطاع الذين يتقاضون رواتبهم منذ الانقسام من السلطة دون أن يذهبوا إلى أعمالهم بطلب من عباس نفسه بحجة "محاربة انقلاب حماس والدفاع عن الشرعية".

وقد بدأت الأنباء الواردة في الإعلام العبري عن تبليغ السلطة للجنة التنسيق مع الاحتلال أن رام الله ستتوقف عن دفع رواتب موظفي غزة ابتداء من شهر نيسان/ إبريل القادم، وهي خطوة- إن صحت- ستعني أن عباس أصبح كمن يطلق النار على قدميه.

وإذا صحت هذه الأنباء فإن الفلسطينيين سيكونون، غالبا، أمام ثلاثة سيناريوهات كارثية:

أولا: أن يقود منع الرواتب إلى حركة احتجاج واسعة في غزة مدعومة من السلطة ضد حكومة الأمر الواقع التابعة لحماس، وهو ما يعني أن القطاع قد يشهد لا قدر الله مقدمة لحرب أهلية واسعة، أو على الأقل صراعا دمويا بين حماس والقوى التابعة لعباس.

ثانيا: أن يكون قرار عباس جزءا من خطة إقليمية تهدف إلى القضاء على حماس من خلال تمرد شعبي، تتبعه حرب عدوانية جديدة من الاحتلال، وهو ما يعني أن شعب غزة هو من سيدفع مجددا ثمن الحرب القاتلة من دماء أبنائه وبيوته وممتلكاته. ومن المستبعد أن تؤدي هذه الحرب إلى القضاء على حماس وأن تفشل في تحقيق هذا الهدف كما فشلت الحروب السابقة، إلا إذا استغل الاحتلال قرار السلطة ووجود إدارة أمريكية أكثر صهيونية من نتنياهو لشن حرب طاحنة غير مسبوقة، مهما كان عدد الضحايا من المدنيين.

ثالثا: أن تسعى دولة الاحتلال لتخفيف الانفجار من خلال وضع حلول بديلة لميزانية السلطة، مثل اقتطاع جزء من أموال الجمارك التي تقدم من الاحتلال للسلطة وتخصيصه لغزة عن طريق الوسيط المصري، أو من خلال فرض خيار دحلان المدعوم إقليميا وإسرائيليا ليصبح هو بوابة الحل للأزمة.

قد يصعب على أي محلل أو باحث أن يتوقع مآلات ونتائج التصعيد غير المحسوب من عباس تجاه قطاع غزة، ولكننا نرجح أن السيناريو الثالث هو الأقرب لتفكير قيادة الاحتلال وحلفائه الإقليميين.

وبغض النظر عن السيناريو القادم، سواء كان أحد السيناريوهات الثلاثة المطروحة في هذا المقال أو أي خيار آخر، فإن عباس سيسجل في تاريخه إما أنه قاد الفلسطينيين إلى صراع دموي داخلي، أو إلى حرب إسرائيلية عدوانية مدمرة، أو إلى إعادة خصمه اللدود محمد دحلان بكل ما يمثله من أجندات دولية

وإقليمية. وفي كل الحالات أيضا، فإن الخاسر الأكبر هو الشعب الفلسطيني، والمشروع الوطني الذي يزعم عباس أنه يدافع عنه بهذه الإجراءات، دون حتى أن يحدد ملامح هذا المشروع وإستراتيجيته العامة.

إسرائيل وغزة: حان الوقت للاعتراف بالواقع

بقلم: غيورا ايلاند يديعوت 25\3\2018

يبدو مرة اخرى اننا في بداية فترة من الاحداث الامنية، سواء في الضفة أم في غزة. صحيح أن هناك صلة بين المنطقتين، اساسها هي حماس، ولكن من ناحية استراتيجية يدور الحديث عن قصتين مختلفتين تستوجبان موقفا مختلفا. فالوضع في الضفة ثابت ومستقر، ولأنه لا يبدو احتمال لاختراق سياسي – الا اذا نجح ترامب في المفاجأة – فان كل ما هو مطلوب هو مواصلة السياسة القائمة التي في اساسها التعاون الاقتصادي والامني. وإذا كانت هناك دروس من الاحداث الاخيرة، فإنها تكتيكية في طبيعتها.

اما في غزة فالوضع مختلف: هناك توجد بالفعل حاجة الى مبادرة اسرائيلية، إذ ان الوضع ليس مستقرا ومن شأنه أن يتفجر في اقرب وقت ممكن، سواء من خلال الانفجار العسكري على نمط الجرف الصامد أم في سيناريو اكثر تعقيدا في مركزه مظاهرات للجماهير واقتحام الجدار نحو اراضي اسرائيل. والاختلاف بين الشكل الذي اعتدنا على التعاطي به مع غزة وبين الطريق الصحيح يقوم على أساس ثلاثة اقانيم. الاول، غزة هي بحكم الامر الواقع دولة مستقلة منذ 11 سنة. فللدولة توجد أربع خصائص: أرض محددة، حكم مركزي ناجع؛ سياسة خارجية مستقلة؛ وجيش خاص بها. وغزة تستجيب لكل هذه الشروط الاربعة.

اما الثاني فيتعلق بالمصالح. ليس لاسرائيل بالنسبة لغزة مصالح سياسية، اقتصادية أو اقليمية – فقط مصلحة امنية في الحفاظ على الهدوء. ومع ان لحماس رؤيا لتصفية اسرائيل، ولكن في كل ما يتعلق بالمصالح قصيرة المدى، فإنها تكتفي بمواصلة السيطرة في غزة. لهذا الغرض فإنها بحاجة الى شرعية دولية والى مساعدة اقتصادية عاجلة – وعليه فلا يوجد تضارب حقيقي بين المصالح الاسرائيلية والمصالح الفورية لحماس.

اما الثالث، فهو انه لا يمكن اعادة اعمار غزة طالما كان الاصرار على أن تصل اموال الاعمار الى السلطة الفلسطينية. فأبو مازن غير معني بإعمار القطاع – هو معني بإسقاط حكم حماس، ولا مشكلة لديه في أن يحصل الامر على ظهر مليوني مسكين يسكنون هناك. كما لا يزعجه ايضا صدام عسكري آخر بين اسرائيل وحماس، إذ في نظره هذا صدام بين عدويين.

الاستنتاج من الاقانيم الثلاثة هذه هو واضح: على اسرائيل أن تغير السياسة، ان تعترف بانها تحادي دولة مستقلة تسمى غزة الحكم فيها انتخب بشكل ديمقراطي نسبيا. اضافة الى ذلك، على اسرائيل ان تشجع دول

الغرب والدول العربية على الاستثمار في اعمار غزة، باشراك حكومة حماس وليس من خلف ظهرها. وبقدر ما يتم هذا، وكلما بنيت في غزة المزيد من محطات توليد الطاقة، منشآت التحلية او مشاريع لإنقاذ المجاري – هكذا تكون حكومة حماس ملجومة أكثر. أنا أعرف الحجة التي تقول ان حماس ستستغل المساعدة فقط كي تبني المزيد من الانفاق، ولكن حجتي المضادة: هذا ما يحصل عمليا في السنوات الاخيرة لأننا لا نتفاوض مع حماس ولا نعطيها المال او الوسائل مباشرة. حماس ستستثمر أكثر في البنى التحتية المدنية اذا ما اعترف بها كدولة بحكم الامر الواقع، واذا ما اجريت معها الاتفاقات التي تتطلب رقابة متشددة على الاسمنت وعلى باقي الوسائل التي تدخل الى القطاع.

ان الانقسام السياسي بين شطري السلطة الفلسطينية، ذاك الذي في الضفة وذاك الذي في غزة، احدثه الفلسطينيون وليس اسرائيل. ولهذا السبب، ليس لاسرائيل أي مصلحة في تحويل هاتين المنطقتين الى نوع من الدولة الواحدة. من الافضل لنا أن ندير سياسة صحيحة تتمثل بالعصا والجزرة تجاه الكيان السياسي المستقل في غزة، من أن نهدد فقط بالعصا والامل في أن تحرص مصر او ابو مازن على اعمار القطاع.

تم بحمد الله